نائب رئيس البرلمان التونسي عقب لقائه يؤكد الدور الكبير الذي تلعبه الكويت في المنطقة العربية

الخرينج: زيارتي إلى تونس تترجم تفاعل الكويت في ظل السياسة الحكيمة لصاحب السمو الأمير مع الدول الشقيقة

مبارك الخرينج

أكد نائب رئيس مجلس الأمة الكويتي وعضو البرلمان العربي مبارك الخرينج أنه سعد بلقاء النائب الأول لرئيس البرلمان التونسي عبد الفتاح مورو في جمهورية تونس، الذي عبر له عن أن تمثيله للكويت في المشاركة في المسيرة التي انتظمت بتونس يعتبر رسالة تضامن ومحبة ومساندة لها في مناهضتها لـ«الإرهاب».

وأضاف الخرينج أن زيارته تونس تترجم مدى تفاعل الكويت قيادة وحكومة وشعبا في ظل السياسة الرشيدة والحكيمة لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد مع الشقيقة تونس رئاسة وحكومة وشعبا وخاصة في محنتها التي اعتبر الشعب التونسي قادرا على تجاوزها. وأكد أنه لاحظ مدى محبة تونس مسؤولين وشعبا لشقيقتها الكويت التي تبادلهم ذات الشعور، وكانت قد عبرت قديما وحاضرا وإن شاء الله مستقبلا أيضا عن الوقوف إلى جانبهم وعن المزيد من ترسيخ وتعزيز سبل العلاقات المتينة والتعاون المثمر مع بلادهم في ظل السياسة الحكيمة لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد.

وقال الخرينج لـ«كونا» ان زيارته إلى تونس تعتبر أيضا استكمالا لزيارة سابقة كان قد قام بها أخوه رئيس مجلس الأمة الكويتي ورئيس الاتحاد البرلماني العربي مرزوق علي الغانم عقب التصديق على الدستور التونسي الجديد في 26 يناير 2014.

وأضاف أن كلمة أخيه الغانم في المجلس التأسيسي كانت لاقت اهتماما منقطع النظير واستحسانا كبيرا لدى الشعب التونسي خاصة أنه كان وفضلا عن تقديمه لتهانيه الحارة إلى الشعب التونسي قد أعرب عن نجاح تقدم تونس خطوة مهمة نحو المسار الانتقالي ومشيدا بروح المسؤولية التي تحلى بها كل الفاعلين السياسيين في تونس والتي أثمرت تلك النتيجة الجيدة، ومؤكدا في ذات الوقت إرادة الكويت في الوقوف إلى جانب تونس في تلك اللحظة المهمة، وفي كل اللحظات من تاريخها.

من جانبه عبر نائب رئيس البرلمان التونسي عبد الفتاح مورو عن الدور الناجح والكبير الذي تلعبه الكويت في المنطقة العربية على كل المستويات والوجهات.

وقال مورو عقب لقائه نائب رئيس مجلس الأمة الكويتي وعضو البرلمان العربي مبارك الخرينج: «إن عراقة العلاقة بين تونس وشقيقتها الكويت نموذجية وتاريخية وتعود إلى سنوات طويلة».

وأضاف «المتصفح لهذه العلاقة يلاحظ كرم وشهامة الكويت التي تجلت عند زيارة الزعيم التونسي عبدالعزيز الثعالبي في العشرينيات من القرن الماضي لهذا البلد المعطاء حيث وجد الاحتفاء من قبل أهل الكويت الطيبين».

وتابع «كما لابد من التذكير والتأكيد أيضا على أن تونس كانت من أوليات الدول التي اعترفت بالكويت بعد استقلالها سنة 1961، «مشيرا إلى أن الكويت أقامت ضمن سفاراتها الأولى سفارتها بتونس، لتؤكد التواصل الفعلي والحقيقي بين البلدين على مر السنين».

وأكد النائب الأول لرئيس البرلمان التونسي أن التعاون بين تونس والكويت في مختلف المجالات والمستويات الاقتصادية منها والتنموية وأيضا الثقافية يعكس مدى الروابط التاريخية العريقة بين الشعبين التونسي والكويتي. وقال مورو إنه بحث مع صديقه وأخيه نائب رئيس مجلس الأمة الكويتي مبارك الخرينج سبل التعاون الثنائي المشترك بين البلدين عامة، وبين المجلسين بالخصوص، مضيفا أنه عبر لضيفه باسم الشعب التونسي عن تقديره الكبير للكويت قيادة وحكومة وشعبا في ظل السياسة الرشيدة والحكيمة لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد.

وأوضح أن ضيفه الخرينج كان من الأوائل الذي قدم له أحر التعازي والمواساة بضحايا الحادث «الإرهابي» الذي تعرض له متحف باردو يوم 18 مارس الماضي معربا عن تنديد الكويت واستنكارها قيادة وشعبا الحادث «الإرهابي» الذي تعرضت له تونس.

وتابع «أكد لي صديقي وزميلي في البرلمان الكويتي وقوف بلاده مع تونس في جميع الأوقات ضد ما تتعرض له من جرائم التنظيمات الإرهابية»، معبرا في الوقت ذاته عن تمنياته الاستقرار والأمن والنماء والازدهار لتونس، وأن تخرج من ذاك الحادث «الإرهابي» أكثر قوة وصلابة.

وأكد مورو أن الكويت الشقيقة تساند كل البلدان العربية وذلك على كل الوجهات وفي مختلف الجوانب، لتؤكد مدى نجاح سياستها الخارجية أيضا، بالإضافة إلى النجاح الداخلي، بمزيد من تمتين علاقاتها مع أشقائها، ومساندتهم ودعمهم، وخاصة عند الصعوبات. وشدد في سياق متصل على أن سعي الكويت من خلال تنظيمها مؤتمر المانحين إلى تخفيف معاناة أكثر من 12 مليون سوري داخل سورية وخارجها، هم بأمس الحاجة للمساعدات الإنسانية العاجلة لتعكس مدى الدور البارز الذي توليه بقيادة صاحب السمو الأمير للقضايا الإنسانية، ودعم العمل الخيري والتنموي في جميع أنحاء العالم، لاسيما في سورية. ويذكر أن الخرينج قد حل بتونس في زيارة رسمية لتمثيل الكويت في المسيرة الدولية المناهضة لـ«الإرهاب»، التي انتظمت الأحد الفائت، بحضور عدد من قادة ورؤساء الدول، ولبحث تعزيز سبل التعاون المشترك أيضا بين الكويت وتونس.

الغانم استقبل الدعيج وتجمع المسرّحين من القطاع الخاص

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم لدى استقباله سفيرنا لدى الأردن د.حمد الدعيج

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه بمجلس الأمة امس سفيرنا لدى المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة د.حمد الدعيج.

كما استقبل الغانم رئيس تجمع المسرحين الكويتيين من القطاع الخاص خالد الدويسان يرافقه عدد من المسرحين.

وجرى خلال اللقاء مناقشة قضية المسرحين الكويتيين من القطاع الخاص والعمل على إيجاد حلول جذرية ونهائية لهذه القضية.

الرئيس الغانم خلال استقباله وفد المسرحين

«المال العام» ناقشت بيع العقارات الخارجية والشركات المحلية

عبدالله التميمي وجمال العمر ود.عبدالله الطريجي وسيف العازمي ومحمد طنا اثناء الاجتماع

عقدت لجنة حماية الاموال العامة اجتماعها امس لمناقشة التقرير الخاص بـ«سان مارتن» وتبين للجنة ان العقارات التي تملكها الهيئة العامة للاستثمار تم تسجيل خسائر لبيعها والتي قدرت بـ43 مليون جنية استرليني في لندن وفي هولندا 27 مليونا وفي المانيا 35 مليونا وبلجيكا 3 ملايين اي بما يعادل 108 ملايين جنية استرليني.

وأوضح رئيس اللجنة النائب د.عبدالله الطريجي ان ردود رئيس الهيئة العامة للاستثمار كانت غير مقنعة ولم تقتنع اللجنة بما قاله، واضاف ان اللجنة قررت الانتظار الى حين عودة وزير المالية حتى يتم الاجتماع به مرة اخرى لسماع ما لديه من اجراءات للتعامل مع هذا التقرير الذي اوضح تكبد المال العام خسارة اموال كبيرة جدا.

وتابع الطريجي ان اللجنة تطرقت في اجتماعها الى بيع بعض الشركات التي تملكها الحكومة وخاصة انها تحقق ارباحا فضلا عن عدد الموظفين الكويتيين العاملين فيها، مؤكد على ان مبررات رئيس هيئة الاستثمار كانت غير مقنعة. ايضا وبناء عليه رفعت اللجنة توصية من خلال رسالة للمجلس ستعرض في الجلسة القادمة بتكليف ديوان المحاسبة بتقديم دراسة حول الجدوى الاقتصادية من بيع هذه الشركات المملوكة للحكومة واثرها على مستقبل الهيئة العامة للاستثمار من خلال هؤلاء الموظفين المواطنين العاملين بتلك الشركات.

وبين الطريجي ان الاجتماع تطرق ايضا الى نية الهيئة العامة للاستثمار في بيع بعض الشركات المهمة وخاصة الشركات المدرة منها للارباح. وافاد بان رئيس هيئة الاستثمار اخبر اللجنة عن وجود دراسات وضوابط لبيع هذه الشركات مؤكدا على ان لجنة حماية الاموال العامة غير مقتنعة بهذا البيع لاسيما ان هذه الشركات تحقق ارباحا.

وذكر ان بيع شركة المنتجات الزراعية بملغ 8 ملايين و500 الف تقريبا وهو مبلغ غير مقبول خاصة ان الشركة لديها من الموجودات والاراضي الزراعية ما يفوق هذا المبلغ بكثير. واضاف ان المجلس سيكون له موقف في الجلسة المقبلة وسنقطع الطريق على بيع شركات مستقبلا.

العمر لإطلاق اسم سالم الحماد على إحدى المدارس أو الشوارع

جمال العمر

قدم النائب جمال العمر اقتراحا برغبة جاء فيه: نظرا للخدمات الجليلة التي قدمها المرحوم سالم عبدالله حمود الحماد العازمي عضو مجلس الامة السابق لوطنه وتخليدا لذكراه، لذا فانني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: إطلاق اسم المرحوم سالم عبدالله حمود الحماد العازمي عضو مجلس الأمة السابق، على احدى المدارس او احد الشوارع في الكويت تخليدا لذكراه العطرة.

الكندري يغادر إلى السعودية لأداء مناسك العمرة

فيصل الكندري

يغادر النائب فيصل الكندري البلاد متوجها الى المملكة العربية السعودية لأداء مناسك العمرة.

عبدالصمد: إقرار «المراقبين الماليين» للحدّ من المخالفات المالية

عدنان عبدالصمد متحدثا في ديوانه خلال حفل تكريم أقامه على شرفه المراقبون الماليون

جانب من الحضور (علاء ابو الندى)

أكد النائب عدنان عبدالصمد أن إقرار قانون المراقبين الماليين أمر إيجابي كونه جهاز مهم، مشيرا إلى أن هناك من حاول اجهاضه بداع أنه سيكون محطة رقابية ستعرقل العمل والأداء بالأجهزة الحكومية، مشددا على أهمية ترشيد الإنفاق كما أن هناك محطات رقابية مهمة يجب أن تفعل موضحا أن القانون لم يأت بجديد حيث كان هناك نظام للمراقبين الماليين وسيقوم القانون الجديد بتفعيل النظام واعطائه الاستقلالية.

وأضاف عبدالصمد في كلمة ألقاها خلال تكريمه من قبل المراقبين الماليين في ديوانه مؤخرا على خلفية إقرار مجلس الأمة لقانون المراقبين الماليين مؤخرا أننا كنا دائما نلوم المراقبين الماليين وعن دورهم بسبب وجود مخالفات، مشيرا الى أن الكثير منهم أكد أن ضعف الأداء كان لعدم وجود صلاحيات وأنه يتم تسجيل وتدوين المخالفات ويقوم المسؤول بتقييمها وتكون حسب أهواء المسؤول يتم صرف الاستمارات لافتا إلى أن هناك 9 مراقبين تم التحقيق معهم لعدم صرفهم لاستمارات بها تجاوزات.

وبين أن من خلال ملاحظات ديوان المحاسبة وتراكمها لاحظنا وجود احباط لعدم وجود محاسبة حيث تنتهي الملاحظات بتوصية في لجنة الميزانيات لتلافي الأخطاء العام القادم مشددا على أهمية ايجاد آلية جديدة واعطاء الصلاحيات والاستقلالية وأن هناك أملا في الرقابة للحد من المخالفات والتي تعد كبيرة في أجهزة الدولة حيث يتبين لنا أنها في زيادة.

وأشار عبدالصمد إلى أن هذا القانون يعد تشريعيا رقابيا لذا يجب أن تستخدم كأدوات ويجب أن تستخدم استخداما رشيدا وفي حال استخدامها لمآرب معينة قد تساهم في زيادة الفساد مبينا أن هذا القانون ضمن القوانين التي تحمل جانبين الرقابي والتشريعي.

وشكر عبدالصمد المراقبين الماليين على تكريمه وهو ايضا تكريم لجميع أعضاء مجلس الأمة حيث تبنى هذا القانون 35 نائبا وهو أمر مسبق لم يتكرر حيث جرت العادة ألا يتفق الكل على قانون معين كذلك هناك شكر لأطراف أخرى شاركت في دعم القانون ومنهم رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وذلك لجهده الكبير في التوفيق مع الحكومة حيث أجرى التنسيق مع الوزراء لتسهيل مرور هذا القانون كذلك رعى المفاوضات مع وزير المالية وأطراف أخرى حكومية.

وتابع: كما نشكر رئيس الحكومية وتوجيهاته للتعاون مع مجلس الأمة في هذا القانون وقوانين أخرى كما نشكر وزير المالية لدوره حيث رفض القانون في مذكرة سابقة لدواع دستورية، مبينا أن هذه المذكرة كتبت لأطراف في الوزارة وخارجها للتأثير على وزير المالية لكن التعاون معه ساهم في تقريب وجهات النظر مبينا أنه ساهم في إنجاز هذا القانون.

وأشار إلى أنه كان لدينا إصرار على ادخال القانون للرقابة على وزارة النفط.

وبين أننا لا ننسى المشاركين والشباب العاملين في اللجنة الذين ساهموا في اقرار القانون فلا يفوتنا أن نشكرهم مبينا أنه للأسف أحد الوزراء قام بعرقلة المشروع بحجة أن المراقب سيكون مديرا كما سيكون له دور مع قانون المحاكمات التأديبية حيث سيساهمون في الإصلاح المالي.

وبين أن هناك قوانين أخرى ستساهم في إصلاحات إدارية ومالية ومنها هيئة تقييم الاستثمارات المليارية حيث لدينا مؤسسات مليارية منها هيئة الاستثمار وصندوق التنمية ومؤسسة البترول والتأمينات حيث تستثمر مليارات لذا يجب الاهتمام بها وأنه لا يوجد عليها رقابة حقيقية.

وبين أنه يجب تحسين عملية الرقابة من خلال التفرقة فيما بين أجهزتها حيث يجب أن يتم تعيين مكاتب لتدقيق الحسابات بعيدا عن الجهات الرقابية، مشيرا إلى أن هناك مجالس الإدارات ليست متفرقة بل إن هناك أشخاصا يعملون في أكثر من إدارة ويتم من خلالها تمرير الموافقات عن طريق الهاتف مستغربا من سعي البعض منهم لوأد القانون حيث كان يحصل على مميزات تصل إلى 60 ألف دينار بالسنة وذلك من قبل اللجان التي يعمل بها لذا يجب البدء بالترشيد من هذا المسؤول أولا.

وبين أنه يجب النظر في عملية تعيين القياديين وأن هناك قانون في لجنة الموارد لوضع ضوابط لتعيين قياديين فهناك من يأتون بالبراشوت للترضيات مشددا على أهمية تعيين الكفاءات لذا يجب تعيين القوي الأمين، كذلك هناك قانون يتعلق بالبديل الاستراتيجي كذلك المناقصات مشددا على أهمية القانون والشروط التي ستساهم في تحقيق أهدافه مشيرا إلى أن أهمية سرعة إنجاز اللائحة التنفيذية من قبل الحكومة. ووجه عبدالصمد إلى أهمية ودور المراقبين في متابعة القانون وتطبيقه وأن موقعهم حساس كما أن هناك جزاءات ومحظورات عليهم مع اعطائهم مميزات خاصة مبينا أن نجاح القانون يقع عليهم. من جانبهم أعرب عدد من المراقبين الماليين عن شكرهم للنائب عدنان عبدالصمد وأعضاء مجلس الأمة المشاركين في انجاز هذا القانون كذلك لدورهم في اقرار هذا القانون معتبرين أنه سيساهم في تطوير الجهاز الرقابي.